البرلمان يشطب عقوبة «الحبس» على المطبوعات.. المصاروة يعتزل العمل الاعلامي.. ونصر الله يؤكد اعلاميا عدم انجراره لحرب أهلية

الصحافة الأردنية: تقرير «كارنيغي» حول استقرار الاردن يثير جدلا.. وتساؤلات حول تبخّر الاصلاح

عمان ـ «القدس العربي» ـ بسام البدارين:

تجاوبت لجنة التوجيه الوطني في البرلمان الأردني مؤخرا مع الرغبة المعلنة للقصر الملكي بإلغاء عقوبة الحبس على الصحافيين في قضايا المطبوعات لكنها إمتنعت عن التجاوب مع مطلب مؤسسات المجتمع المدني بإدخال نص في القانون يمنع محاكمة الصحافيين في قضايا المطبوعات بموجب القوانين الأخرى وتحديدا تلك التي تنص على عقوبة الحبس للصحافيين مما يعني ان عقوبة الحبس ما زالت قائمة وسيفها مسلط ضد حريات الصحافة في يد السلطة من خلال نصوص قانونية أخرى خلافا لنص المطبوعات كقانون العقوبات وقانون أسرار الدولة ووثائقها.

وبهذا المعنى حصل الصحافيون على مطلب قديم لهم بإلغاء عقوبة الحبس في القضايا التي ترفع ضدهم لكن احلامهم تبخرت في شطب هذه العقوبة من كل سجلات التشريع المعمول بها، وكان ذلك عموما من الملفات الأساسية التي إنشغلت بها الصحافة الأسبوع الماضي بعد الإهتمام بسلسلة من القضايا والموضوعات المحلية والإقليمية على رأسها مناقشات البرلمان للموازنة المالية للدولة وإستمرار مسلسلات الإعدام الطائفي في العراق وتطورات الصراع على الساحة الفلسطينية وتبادل الإتهامات بين حركتي فتح وحماس ودخول الشعب الأردنية على خطوط هذا التبادل في بعض المفاصل.

المصاروة ورايس

وعلى الصعيد الصحافي لم تحصل تطورات تذكر الأسبوع الماضي بإستثناء التعديل الوشيك على قانون المطبوعات فيما تواصلت حملة النقد الشرسة للحكومة على أدائها في أكثر من إتجاه قبل ان يعلن شيخ الكتاب الصحافيين وأقدمهم في المهنة طارق المصاروة ان الموسم الحالي لعام 2007 سيكون الأخير له ككاتب صحافي كما ورد في عدة مواقع إلكترونية.

وعلى صعيد المقالات وقبل إعلانه الإعتزال نشر المصاروة مقالا حول الإجتماع الأخير بين وزيرة الخارجية الأمريكية وممثلي دول معسكر الإعتدال العربي، حيث قال: فعلت لنفسها ولبلدها خيراً الوزيرة رايس، بعدم تقديمها مبادرة جديدة لفلسطين!! فقد اثبتت المبادرات الكثيرة ان التفاوض مع اسرائيل ليس الطريق الى السلام.. وانما هو اللعب في الوقت الضائع!! الشيء الوحيد الذي كان له معنى في خريطة الطريق هو تحديد الهدف النهائي ـ دولة فلسطين ـ ومراحل الوصول اليه.. بداية من وقف إطلاق النار ووقف الاستيطان، وتحديد صورة القدس بين أن تكون جزءاً من القدس الاسرائيلية وبين ان تكون عاصمة لفلسطين.. وانتهاء بالمعابر بين غزة والضفة، ونوعية السيطرة الأمنية عليها!

الكلام الوحيد الذي يستحق الاستماع اليه ـ يقول المصاروة ـ من تصريحات السيدة رايس امس، هو وقوفها عند النقطة الاساسية: العمل بجد لاقامة الدولة الفلسطينية!! وقد اعادت الى البحث خريطة الطريق. لكن معنى هذا الاستحقاق لا يستقيم بالوعد الامريكي.. ففلسطين كانت دائماً جزءاً حساساً من مشاكل المنطقة، وطموحات قواها الاقليمية والعربية، وحسابات احزابها ومنظماتها. ولقد اصبحت ايران عقدة من عقد المنطقة بعد ان انهارت القوة العراقية التي كانت دائما المعادل الغلاّب لطموحات عرش الطاووس، وعروش آيات الله!! والمتفائلون وخاصة في فلسطين، يعتقدون ان تقرير بيكر ـ جوردان، يحمل نصاً واضحاً على ان حل القضية الفلسطينية مرتبط بخروج واشنطن من ازمتها العسكرية والسياسية في المنطقة. وهذا تفاؤل لا معنى له في العمل السياسي:

اولاً: لان التقرير يتعامل اصلا مع المصالح الامريكية فقط. وثانياً: لان فرضيّة اخذ الرئيس بوش به فرضية غير حقيقية.. فالرجل لا يريد خروجاً مشرفاً من العراق، وانما يريد ارسال المزيد من الجنود، ويريد الانتصار العسكري.

وقال الكاتب: على صاحب القرار العربي الآن، ان يتوقف كلية عن الجري وراء السراب الاقليمي والدولي، وان يصل الى القناعة بأن العرب وحدهم هم الطريق الى المصالح الحقيقية، والمصير الواحد. فالعرب هم الذين يمكن ان يشكلوا الثقل والحجم في هذا المعترك!! واذا كان العرب ضعفاء.. فان سبب الضعف هو خروج اللاعبين السياسيين عن الدائرة العربية، او لاستعمالها لمصالحه، او بيعها للقوى الكبرى الاقليمية والدولية والعمل العربي حتى بأسوأ اشكاله هو المدى الوحيد الذي نستطيع منه التعامل بندية مع المنطقة والعالم. واذا كان هناك من يتوهم بأن قوى اقليمية يمكن ان تسد مسد العرب فلا شيء يمنعه من ان يحلم.. فالقوى الاقليمية تعمل لصالحها فقط، وتتاجر بأوراق اللعب التي تتجمع في يدها.

رأس العراق المطلوب

وفي صحيفة «الرأي» نشر مقال للإخواني السابق الدكتور بسام العموش قال فيه: يبدو أن الإدارة الأمريكية قد بدأت تدرك أخطاءها الكثيرة في العراق، وهي أخطاء لا تقف عن حدود العراق، لأن الذين يعبثون في المنطقة لهم أهداف تتجاوز حدود العراق، ويريدون أن يكون في أيديهم أوراق كثيرة لممارسة اللعب مع أمريكا. ورأت أمريكا أن حرباً طائفية تجري في العراق، وصرح زلماي خليل زادة بذلك، وهي حرب يُستخدم فيها عراقيون لكنها بالتأكيد ليست حرباً عراقية، لأن العراقيين يعيشون مع بعضهم منذ زمن بعيد ولم يظهر بينهم خلاف وصراع دموي طائفي وحتى في زمن الاستعمار البريطاني وأيام الحكم الهاشمي مروراً بالشيوعيين والبعثيين.

إنها ـ يؤكد العموش ـ حرب قوًى إقليمية تريد جني ما فعله الأمريكان الذين هرولوا خلف النفط دون النظر في العواقب والآثار التي يمكن أن تقع على المنطقة. وإذا كان أبرز عنوان في معالجة الوضع الآن هو المزيد من القوات العسكرية فربما يحد هذا من القتل الطائفي الجماعي لكنه بالتأكيد لن يعطي استقراراً للعراق وأهله. قد يكون غائباً عن أمريكا أن المسألة التي تطفو على السطح في الأرض العربية العراقية واللبنانية والخليجية هي مسألة المذهبية الطائفية التي يغذيها من يريدون الاستفادة من فوضى المنطقة فيحققوا (ثارات) تاريخية يتحدثون عنها.

وتساءل العموش: لمصلحة من يتم خداع الناس تحت عنوان التقارب المذهبي بينما الذبح المذهبي على أقدام وسيقان؟ وإذا كانت أمريكا بعيدة عن (الفكر) و(التاريخ) و(معرفة المنطقة) (اللهم إلا بترولها وإسرائيل) فعليها أن تستمع لمن يعرفون التاريخ والواقع ويعرفون المخاطر المحدقة بالمنطقة. وإذا كانت أمريكا لن تقرأ هذا الكلام أو لن تأخذ به فعلى أقل تقدير أن نقرأه نحن لنعرف الفرق بين التعايش المذهبي والتبشير المذهبي الذي يخفي خلفه مخططا رهيبا قد يعصف بنا في لحظة من اللحظات.

نصر الله

وعلق الكاتب في صحيفة «الغد» جميل النمري على مضمون ما ورد في محاضرة في عمان للمفكر المصري سعد الدين إبراهيم كشف خلالها بعض ما قاله الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله، وقال النمري: ليس بلا دلالة أن يهتم حسن نصرالله بمقابلة الرجل لساعتين ويناقشه في ما كتبه عنه، وكان ابراهيم قد شبّه وضع نصرالله بوضع عبدالناصر بعد حرب السويس 56 مستدعيا أوجه الشبه ودروس التجربة مع كاريزما عبدالناصر، وفي مقال آخر ناشد نصرالله عدم الانعطاف إلى معركة داخلية، فالنتيجة ستكون تحول صورته من بطل الى زعيم طائفة.

من بين أمور أخرى نقلها د. ابراهيم نشير على وجه الخصوص الى تأكيد نصرالله القاطع أنه لن ينجرف الى صدام داخلي، وعندما قال له ابراهيم أن الصدام والحرب الأهلية لا يحدثان بقرار، بل بفعل التورط في تصعيد يخرج عن السيطرة، قال له نصرالله: أطمئنك هذا لن يحدث، وقد كررها وسمح أن ينقلها على لسانه.

وتابع الكاتب يقول :د. سعد الدين ابراهيم، الليبرالي العلماني، لم يقل هذا الكلام تلميعا وحماية لصورة نصرالله فقد بدا مرتاحاً، وقد تنفس الصعداء في ضوء هذه التأكيدات، ونحن نميل للاعتقاد أن نصرالله يقصدها تماما، وربما بصورة أكثر وثوقا بعد التطورات الأخيرة والانطباع العربي السيئ عن دور إيران في العراق وموقفها من العرب بعد إعدام صدّام حسين. لكن قبل ذلك أتذكر أنني كتبت في مطلع الأزمة أنّ رهاننا هو على لبنانية حزب الله فهو ليس مجموعة دخيلة لا يهمها دمار لبنان، إنّه الحزب الذي يمثل شيعة لبنان وهم ربع أو ثلث السكّان وليس معقولا أن يغامر بزجّهم وزجّ لبنان في حرب أهلية لا تحقق سوى الخراب والدمار للجميع بلا نتيجة.

هذا الرهان صعد وهبط مع صعود الأزمة وهبوطها، لكننا نرى، فيما نقله د. ابراهيم، ترجيحا جديدا لرهاننا وأن لدى الحزب خطاً أحمر لن يتجاوزه.

وهم الاصلاح

وفي صحيفة «الغد» إختار الكاتب فهد الخيطان التعليق على مضمون تقرير «دولي» تناول الوضع الداخلي في الأردن حيث قال: منذ اسبوعين صدر عن مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي وهي مؤسسة امريكية مقرها في واشنطن تقرير مثير للجدل حول الاردن حمل عنوان: «الاصلاح الوهمي: الاستقرار الاردني العنيد» وضمن سلسلة الشرق الاوسط التي يعرفها المعهد باسم «اوراق كارنيغي» في اطار مشروع «الديمقراطية وسيادة القانون» ويقدم التقرير الذي جاء في 25 صفحة تشخيصا عميقا لمسيرة الاصلاحات في الاردن بكل مراحلها، باخفاقاتها ونجاحاتها، ويناقش باسهاب الظروف الداخلية والخارجية التي اثرت على مسيرة الاصلاح واعاقتها، ويرى التقرير ان الاردن واجه منذ تأسيسه اخطارا حقيقية «على ديمومته كمؤسسة سياسية وقد ارتأى مواجهتها عبر الحد من الحرية السياسية».

ويعترف التقرير بان «غياب الاستقرار السياسي في المنطقة عامل ضغط على الحكم مما اضطره الى تأخير مسألة تعزيز الحرية السياسية» ويضيف التقرير «ان النزاع الفلسطيني الاسرائيلي والحرب على العراق ساعد في تأجيل عملية الاصلاح السياسي في الاردن» وبات «الاصلاح الاقتصادي واستقرار الحكم اولوية على حساب الاصلاح السياسي».

ويتوقف التقرير مطولا عند احتمالات الاصلاح السياسي مستقبلا وقدرة المعارضة على الضغط لتحقيق المزيد من الخطوات الاصلاحية الخاصة بتوسيع صلاحيات السلطة التشريعية وحرية الصحافة وتعديل قانون الانتخاب، ويصل الى استنتاج مفاده ان «المعارضة الاردنية لا تزال ضعيفة بسبب الظروف الهيكلية التي لا يتوقع لها ان تشهد تغييرا في المستقبل القريب».

ويتوقع التقرير ـ حسب الخيطان ـ انه في حال مارست المعارضة ضغوطا اكبر فان الدولة «وفي احسن الاحوال» سترد بخطوات «للتحرير التدريجي والمحدود وليس الاصلاح السياسي بعيد المدى».

اما «العناصر المستاءة» في القاعدة التقليدية للحكم كما يسميها التقرير فلن ترقى في مطالبها كما يتوقع الى حد الدعوة الى زيادة الانفتاح السياسي بل «تكتفي بالدعوة الى الحفاظ على امتيازاتها في ظل نظام اقتصادي متغير لا اكثر».

بعد ان يصل التقرير الى هذه النقطة يظهر الجانب الخطير فيه والذي يحمل عنوانا فرعيا «دور الولايات المتحدة واوروبا في دعم الاصلاح»، فسبب ضعف قدرة المعارضة الاردنية على اجراء اصلاحات سياسية واسعة تدعو «اوراق كارنيغي» صراحة الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي الى ممارسة ضغوط مباشرة على الاردن والتهديد بقطع المساعدات الاقتصادية والتعاون الاستراتيجي والتبادل التجاري.

ويشير التقرير الى ان الاردن هو رابع اكبر دولة تتلقى مساعدات امريكية بعد اسرائيل ومصر وكولومبيا. ويوضح التقرير ايضا ان الاردن تلقى حوالي 570 مليون يورو من الاتحاد الاوروبي منذ دخوله الشراكة الاوروبية المتوسطية عام 1997.

وقال الكاتب:لدى الاردنيين حساسية شديدة تجاه الافكار المفروضة من الخارج ولا يمكن لاي معارض اردني ان يقبل مساومة كالتي يقترحها «كارنيغي» لان فيها مساً بالسيادة الوطنية.

ولو افترضنا ان الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي تبنت توصيات «كارنيغي» وهذا امر مستبعد تماما فان المتضرر هو الاقتصاد الاردني وفي المقابل لن تحصل الجهات المانحة على ما تريده من استحقاقات سياسية واصلاحية، وهذا يعني ان وضعا اسوأ سينشأ وليس اصلاحا كما يطمح التقرير.

الحل الامثل وطنيا لتجاوز احتمالات الضغط الخارجي او قطع المساعدات الخارجية هو في تطوير منظومة وطنية للاصلاح تحقق مصالح الاردن الحيوية وتستجيب لمطالب الاغلبية، وتحقق الرضى والتوافق المنشود اردنيا وعندها ليس مهما ان ترضى واشنطن او معهد كارنيغي عنها ما دام الشعب يقبل بها.

الحكومة

وفي صحيفة «الدستور» كشف الكاتب ماهر ابو طير عن خلفية قصة رفع الرواتب للموظفين وعدم رفع اسعار المحروقات وقال: عدم رفع اسعار المشتقات النفطية في الاردن كان قرارا ملكيا، حتى لا تلتبس القضايا ببعضها البعض في الساحة المحلية، فلا الحكومة خلف القرار، ولا النواب هم من تسببوا به جراء رفض الموازنة من اللجنة المالية فجلالة الملك وفي لقاءات مختلفة مع نخب سياسية واعلامية قال ان رفع المشتقات النفطية هو اخر الخيارات المطروحة امام الدولة هذا العام، وايضا تسربت معلومات اخرى انه لا يريد شخصيا رفع سعر المشتقات النفطية، وقد قيل هذا الكلام مرارا بحضور شخصيات، خلال الشهرين الفائتين.

جاب الله يشيد بعبد الناصر بعد مشاهدة فيلم «ارفع رأسك».. وناهد تبكي بعد مشاهدة جنازته وضياع كل منجزاته.. والكنيسة تطالب بتعديلات على مادة الشريعة

مهاجمة المصريين لصمتهم عن مبارك وزعماء المعارضة لتقديسهم له.. مطالب بالافراج عن ايمن نور لاشرافه على الموت.. وحالة ذعر من سفاح المعادي

القاهرة ـ «القدس العربي» ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة الجمعة عن استقبال الرئيس مبارك خافيير سولانا مسؤول السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي ووزير الدفاع الايطالي واصداره امرا بعلاج السيدة هند نواف من محافظة الغربية بعد ان شاهد مأساتها في قناة مصر الاخبارية حيث اجريت لها عملية ولادة قيصرية ونسي الطبيب فوطة في بطنها مما ادى لحدوث مضاعفات صحية خطيرة ووفاة الحالة رقم 11 بانفلونزا الطيور واستمرار حالة الذعر في حي المعادي بجنوب القاهرة من السفاح الذي يضرب بسكين في مناطق حساسة ويفر، وقد اعتدى على احدى المرضات في مسكنها بسكين وتمكن من الهرب، وقد ضاعفت الشرطة عدد الافراد والضباط والكمائن في محاولة للقبض عليه، وارتفاعات جديدة في اسعار المسلى والذرة، ومظاهرة لحركة كفاية في ميدان السيدة زينب بالقاهرة بمناسبة مرور ثلاثين عاما على الانتفاضة الشعبية في 18ـ19 يناير، سنة 1977 والتي اطلق عليها السادات تعبير ـ انتفاضة الحرامية ـ وضبط مستلزمات طبية فاسدة وافتتاح رئيس الوزراء الدكتور احمد نظيف عددا من المشروعات في محافظة اسيوط وبدء العام الهجري الجديد يوم السبت اعاده الله علينا جميعا، مسلمين ومسيحيين باليمن والخير والبركات. والى كل ما لدينا في نهاية الاسبوع.

عبد الناصر

ونبدأ بخالد الذكر، واذا لم افعل انا ذلك، فمن يفعلها باستثناء زميلنا في «الاهرام» كمال جاب الله الذي قال يوم الخميس:

«ليتكم كنتم معنا لتروا الفيلم الوثائقي «ارفع رأسك يا أخي» الذي شاهدناه امس الاول في قاعة الاحتفالات الكبرى لنقابة الصحافيين.. من بيروت المنتصرة جاء الى قاهرة المعز المخرج اللبناني سايد كعدو ليعرض رؤية سياسية عربية خالصة لوجه الله والوطن، سجلها التاريخ بأحرف من نور، في حقبة خمسينيات وستينيات القرن المنصرم لزعيم مصر الخالد جمال عبد الناصر بمناسبة حلول الذكرى العطرة لمولده في 15 يناير.

رؤية سياسية وتحررية عرضها فيلم «ارفع رأسك يا اخي»، رؤية جاءت موثقة بصوت وصورة وجمهور الزعيم، تحمل رسالة مفعمة بالأمل والتفاؤل والثقة في المستقبل، رغم كل ما تعرضت، وتتعرض له الامة من مؤامرات وهزائم وانكسارات ونكبات، جنبا الى جنب مع القليل القليل من الانتصارات. المخرجة المصرية القديرة انعام محمد علي وصفت الفيلم بعد عرضه، بأنه يحتوي على شحنة قوية من مشاعر النهضة الوطنية والقومية، التي مرت بها الكنانة في مرحلة مهمة من تاريخها، وما احوج الامة الى التزود ببعض منها في مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل. انعام محمد علي توقفت كثيرا عند قول جمال عبد الناصر، في احدى خطبه عن نفسه، بأنه ولد ونشأ في عائلة فقيرة وسوف يظل فقيرا ومدافعا عن فقراء الامة الى يوم الدين، وتوقفت انعام ايضا عند قول جمال عبد الناصر في خطاب آخر: «اذا كان الفقراء لهم الجنة.. حقا وصدقا فلماذا لا يكون لهم نصيب من الدنيا.. ايضا رحم الله جمال عبد الناصر، نصير الفقراء».

وكذلك باستثناء زميلتنا بمجلة «صباح الخير» ناهد فريد التي قالت في بابها ـ عيب ـ «زمان، كان مشهد جنازة الزعيم جمال عبد الناصر كفيلا بان تجري دموعي رغما عني. زمان كنت ابكي غياب عبد الناصر او غياب الحبيب لشخصه، الاسبوع الماضي عرض الزميل محمود سعد مشهد الجنازة في برنامجه ـ اليوم السابع ـ خلال احتفاله بذكرى ميلاد الزعيم، نفس الدموع انسالت، لكنها في هذه المرة كانت على ضياع كل ما ثار من اجله عبد الناصر وفشلنا في الحفاظ عليه».

ونتوقف برهة لنجفف دمعة ثم ننتقل الى الموضوع التالي في تقرير اليوم.

الرئيس مبارك

والى رئيسنا بارك الله فيه ورعاه.. الى آخر الدعاء المستجاب ان شاء الله حيث عاد لمضايقتي واحد من اخطر الحاسدين والنفاثين في العقد واصحاب الاعمال السفلية والعكوسات وهو الدكتور ابراهيم السايح الذي تجرأ وقال عن رئيسنا:

«كل الظروف الذاتية والموضوعية في عهد مبارك لا تشجعه على الاطلاق لتعديل اية اوضاع سيادية استراتيجية في البلاد، فهو اولا رئيس وليس زعيما، لم يكن في يوم من الايام من العاملين بالسياسة او ذوي الطموح للاشتغال بها، لم ينضم طوال حياته لحزب من الاحزاب السرية او العلنية، لا يملك اية رؤى او توجهات يخالف بها سابقيه. ولكل هذه الاسباب كانت مهمته الاولى ـ وما زالت ـ هي الحفاظ على استقرار البلاد مهما كان الثمن.. والاستقرار الذي يعرفه مثل هذا النوع من الرؤساء هو استقرار الحاكم اولا ثم اتباعه ومؤيديه ثانيا ثم حفظ الامن الداخلي بأي ثمن وعلى حساب اي عدد من الناس حتى لو كانت الغالبية العظمى من الشعب. الرئيس مبارك لا يكذب او يخدع نفسه حين يشعر بأنه الحكيم الاوحد على ارض مصر، فهو صاحب المنصب المصري الوحيد الذي يستحيل ان يفشل على المستوى الرسمي او القانوني، او الدستوري، صلاحياته وحقوقه رهيبة بينما واجباته لا يحاسبه عنها احد، ربع قرن مضى ومبارك لا يجد من المصريين سوى السمع والطاعة، يغلق لهم الشوارع والمنازل حين يمر موكبه، يبيع القطاع العام، يحرمهم من التعليم المجاني، تشيع في عهده البطالة والرشاوى وكل الوان الفساد، يطلق الامن على الناس يفعل بهم ما يشاء، يفرض القوانين الاستثنائية طوال كل سنوات عهده دون اي مبررات، يتخذ قرارات وتوجهات عكس رغبات الناس وحاجاتهم، سلبيات رهيبة لا محدودة ولدت وترعرت وتعملقت وتوحشت في عهد مبارك دون اي رد فعل من جانب الناس والنتيجة ان مبارك شعر انه الحكيم الاوحد، وان عصره هو العصر الذهبي لمصر، فهو الزعيم الذي لم يخسر حربا ولم يتعرض لنكسة عسكرية او انتفاضة حرامية!

ومبارك صادق ايضا حين يقول ان احدا في مصر لا يصلح لحكم البلاد. فطوال ربع القرن الماضي خنق النظام المصري والدستور المصري كل فرص الحراك السياسي في البلاد، وحتى زعماء المعارضة ظلوا يقدسون مبارك ويحترمونه احتراما بالغا وينتظرون منه اداء دور الحكم العدل بينهم وبين الحزب الوطني رغم انه ليس الحزب الوطني.

في ظل هذه الاوضاع المأساوية لا بد ان ينظر مبارك لوظيفته كموقع يستحيل ان يشغله سواه. ومبارك لم يخترع هذه العاهات التاريخية المصرية، ولكنه فقط احسن استخدامها لأنه للاسف لا يعرف سواها».

وهل هذا كلام تسمح هذه الجريدة بنشره دون موافقتي؟! لكن ما ابهجنا قول زميلنا وصديقنا والمؤرخ وعضو الهيئة العليا لحزب الوفد جمال بدوي يوم الخميس في عموده بـ«الوفد» ـ كلام في العضم ـ راجيا رئيسنا الافراج عن زميلنا ايمن نور:

«ارجو ان يكون الرئيس مبارك قد اطلع على الرسالة المفجعة التي بعث بها الزميل ايمن نور، نزيل سجن طرة، الى الزميل مجدي مهنا ونشرها في عموده اليومي بجريدة «المصري اليوم» اول امس، وانني لعلى ثقة بان الرئيس سيبادر باصدار قراره الانساني بانقاذ حياة ايمن بعد ان تدهورت حالته الصحية واصبحت على شفا الهلاك.

ان حياة ايمن تذوب لحظة بعد اخرى، ويقف شبح الموت على قضبان زنزانته متربصا ومتحفزا فقد ابتلاه القدر بحزمة من الامراض تنوء عن حملها الجبال فهو يعاني من استفحال مرض السكر الذي ادى الى تلف العصب البصري ويهدد بضياع نور عينيه، كما هو مصاب بنزيف دموي من الشريان الوريدي، وجلطة في الساق اليسرى، وتآكل حاد في مفصل الساق اليمنى حتى بات عاجزا عن الحركة الطبيعية وبات رهين الفراش الخشن، وحالت ادارة السجن دون زيارة اطبائه واسرته ومحاميه حتى يموت في صمت!

والمؤسف ان حالة ايمن نور لم تحرك مشاعر نقابة الصحافيين التي ينتمي اليها، ولم تستفز جماعات حقوق الانسان كي تقوم بواجبها في حماية كاتب وسياسي وصحافي يتعرض للهوان والتنكيل على رؤوس الاشهاد.

ومن هذا المنطلق فانني اتوجه الى قلب الرئيس مبارك لكي ينظر بعين العطف الى محنة ايمن نور، وقد سمحت لنفسي بالتوجه الى الرئيس لانني اعلم مدى الالم الذي يشعر به عندما يطالع المآسي الانسانية التي تنشرها الصحف، واعرف مقدار نزعته العاطفية نحو المنكوبين والمكروبين والثكالى والمعذبين الذين يرون اولادهم يتساقطون فريسة الامراض ولا يملكون لهم شيئا سوى الابتهال الى الله وانتظار معجزة السماء.

سيدي الرئيس: اننا في انتظار قرارك الانساني بالافراج عن أيمن نور والله وحده القادر على ان يجازيك عنه خير الجزاء وعفا الله عما سلف».

طبعا.. طبعا.. وهكذا رئيسنا على الدوام ولذلك اضم مع طلب بدوي طلبا لي من الرئيس بالأمر بالافراج عن شقيقي نصر كروم الذي انتهى من خمس سنوات من قضاء العقوبة بسجنه عشر سنوات في احدى قضايا تنظيم الجهاد ويتم تجديد اعتقاله كل ستة اشهر بقانون الطوارئ واتحمل وانا المريض العجوز تبعات عائلية كبيرة بسبب هذه المحنة.

الاقباط

والى اشقائنا الاقباط وقضية التعديلات الدستورية التي طلبها الرئيس على 34 مادة ومطالبتهم مع قطاعات اخرى من المسلمين بالغاء اي طابع ديني في الدستور حتى تتحقق المواطنة الحقيقية بالغاء المادة الثانية التي تنص على ان الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع، فكتب عادل جرجس سعد مقالا يوم الاربعاء في جريدة «روزاليوسف» قال فيه: «ولا نستطيع ان ننكر ان مصر تعيش هذه الايام أزهى عصور الديمقراطية وحرية الرأي بمناسبة هذه الافراح الدستورية ولكن هناك قطاعا كبيرا من المصريين لا يواكب هذا الحديث ولا يشارك في هذا الحوار وهو ما قد يؤدي بنا في النهاية الى دستور لا يرضى عنه جميع المصريين، والمقصود بالقول هناك هم الاقباط الذين لم يسمع لهم صوت في هذا الحراك الدستوري الكبير، ولكن هذا لا يعني ان الأمر لا يعنيهم في شيء فهناك حوار قوي جدا وقد يكون اقوى من الحوار العام بين الاقباط بعضهم البعض وهناك العديد من المخاوف تسيطر على الحوار القبطي الشعور غير المعلن، وسبب هذه المخاوف يتركز بشكل مكثف حول المادة الثانية للدستور والتي تقضي بأن الاسلام هو دين الدولة وان الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، وعلى الرغم من ان التعديلات الدستورية يفترض انها سوف تأتي بدستور مدني الا ان هناك بعض التساؤلات والمخاوف لدى الاقباط تطرح نفسها وبقوة ويجب الاجابة عنها وازالة الغموض حولها وهو كيف سيتم تقنين دستور مدني مرجعيته الرئيسية دينية، وما هي الضمانات الدستورية التي سوف تحول دون سيطرة المرجعية الدينية للهوية الدستورية على فقه الدستور حتى لا يتحول الى دستور مدني الشكل ديني المضمون؟ انني أرى وجوب قيام حوار حول المادة الثانية من الدستور حتى يكون الدستور في النهاية دستور قناعات لدى الجميع وليس دستور قناعات عند البعض ودستور اذعان لدى البعض الآخر، هذا الحوار لا يعني انكار الهوية الاسلامية ولكن يجب وضع محددات لهذه الهوية، كما يجب على فقهائنا الدستوريين والقانونيين ان يوضحوا لنا جميعا حدود المادة الثانية للدستور فهي في النهاية مادة دستورية خاضعة للنقاش وليست نصا دينيا مقدسا ويجب ان يكون هذا عن طريق قوانين وليس عن طريق كلام مرسل».

وبالفعل تناقش في المادة الثانية الانبا مرقص المتحدث الرسمي باسم الكنيسة الارثوذكسية الى زميلنا بـ«المصري اليوم» عمرو بيومي امس ـ الجمعة ـ مطالبا بالآتي: «بحذف «الألف واللام» من كلمتي المصدر الرئيسي اللتين اضافهما الرئيس الراحل انور السادات وان تكون المادة «الشريعة الاسلامية» مصدر رئيسي للتشريع لضمان وجود مصادر اخرى وانتقد تصريحات الدكتور مصطفى الفقي رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب التي قال: «ان اقباط مصر كانوا من الوعي لانهم لم يطالبوا بالمساس بالمادة الثانية من الدستور وقال مرقص ان الاقباط يريدون تغيير هذه المادة وان عدم مطالبتهم بذلك يرجع الى انتظارهم قيام طرف مسلم بالمطالبة بتغييرها تأكيدا لحقوقنا واشار مرقص الى ضرورة التفريق بين الدين والشريعة لأن الاول اسلوب عبادة والثانية اسلوب للمعاملات وتنفيذها يخضع لفهم وتأويلات وما نخشاه ان تكون ترجمة الشريعة هي الحدود او فهم الاخوان، هل يتم الحكم فينا بالشريعة الاسلامية وفق تفسير الاخوان ام بأصل الدين الاسلامي نفسه. ان مبدأ المواطنة لا بد ان يعتمد على قوانين نتفق عليها وليس على قوانين يتم فرضها علينا منتقدا المناخ العام الذي اصبح يأخذ طابعا دينيا متهما في ذلك وسائل الاعلام التي تشجع هذا المناخ بالتركيز على الدين الاسلامي وتجاهل حقوق المسيحيين وضرب مرقص مثلا ببرنامج «البيت بيتك» الذي يستضيف المفتي كل ثلاثاء ويتناسى حق المسيحيين في السؤال وطلب الفتوى في امور دينهم وشدد على ان الاقباط ليسوا اقلية وان نسبتهم تتراوح بين 15 و18 % من تعداد السكان حسب تقديره الى جانب انهم ابناء البلد واصحابها».

وفي حقيقة الأمر فان العبارة الاخيرة لا تبعث على الارتياح وهي «الى جانب انهم ابناء البلد واصحابها».

اما انهم ابناء البلد فهذا مما لا شك فيه، ولهم كل الحقوق التي لغيرهم. اما كلمة واصحابها فانها غير واضحة هنا، فهل هي ملحقة على ابناء اي انهم من اصحابها شأنهم في ذلك شأن المسلمين ام يقصد بها انهم كانوا اصحاب مصر قبل انتشار الاسلام فيها، واعتبار الفتح الاسلامي غزوا والمسلمين غزاة وهو ما يردده بعضهم؟!

اما بالنسبة لأزمة كتاب صديقنا المفكر الاسلامي الدكتور محمد عمارة «فتنة التكفير» فقد اوقفت جريدة «الاخبار» مقالته التي تنشرها كل يوم جمعة في بابها بالصفحة الاخيرة ـ يوميات بالاخبار ـ وكتبها بدلا منه الدكتور احمد عمر هاشم الاستاذ بجامعة الازهر وعضو مجلس الشعب عن الحزب الوطني ورئيس اللجنة الدينية.

فضيحة الاكياس

والى فضيحة اكياس الدم وتحقيق زميلنا بـ«المصري اليوم» ناجي عبد العزيز يوم الخميس وجاء فيه: «حصلت «المصري اليوم» على مستندات جديدة في قضية اكياس الدم الملوثة من مستشفى الحسين الجامعي وكشفت المستندات انه تم رصد 17 حالة تجلط دم في وحدة الغسيل الكلوي بالمستشفى خلال الفترة من 1 الى 11 كانون الثاني (يناير) 2005 مما دفع المسؤولين في الوحدة الى مطالبة الشركة باصلاح المشكلة فور وقوعها، لكن الشركة لم تقدم حلولا على الرغم من تهديد المسؤولين بالمستشفى باتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة وشراء الفلاتر السليمة على حساب «هايدلينا» وانتهى الأمر، بوقف استخدام فلاتر الشركة خلال شهر كانون الثاني (يناير) 2005 بعد ان وصل عدد الفلاتر التي تحتوي على دم متجلط الى مئة فلتر.

واوضحت المستندات ان رد الفعل الوحيد من الشركة على ادارة الكلى الصناعية بالمستشفى ان «هايدلينا» لا تمانع في توريد الفلاتر المطلوبة حسب الطلب ومن اي جهة يراها المستشفى مع تحمل الشركة فروق الاسعار والمصاريف مقابل وقف اجراءات تسييل خطاب الضمان المقدم من الشركة لادارة المستشفى حفاظا على سمعة الشركة الطبية والمنتج الوطني. وفي 25 كانون الثاني (يناير) 2005 اعدت وحدة الكلى الصناعية مذكرة لادارة المستشفى تطالب منه اتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف التعامل مع الشركة وكان نص المذكرة الموجهة لمدير المشتريات بالمستشفى: ايماء للخطاب الموجه من سيادتكم بخصوص الافادة من موقف شركة «هايدلينا» ميديكال بخصوص تجلط فلاترها نود توضيح الآتي: تم تجربة جميع الفلاتر المقدمة بالمناقصة ومنها فلاتر ميموفا 198 الخاصة بالشركة ولم تظهر بها مشكلة تجلط، وبناء عليه قبولها فنيا، تم توريد الفلاتر على دفعات حسب احتياج المستشفى والدفعة الموردة من شركة «هايدلينا 198» وعدد 7000 فلتر بتاريخ 15 حزيران (يونيو) 2005 وتم عمل فحص فني لعينة منها فور دخولها المخازن ولم تظهر بها مشكلة تجلط. عند استخدام باقي الكمية ظهرت مشكلة التجلط بنسبة اعلى من المعدل المسموح به «حيث تم تجلط 48 فلترا من عدد 270 فلترا حتى تاريخه ـ اي بنسبة حوالي 8 % علما بأن النسبة المسموح بها 1 % وعلى الفور تم مخاطبة الشركة «حسب نص المذكرة» وادارة المستشفى وذلك للوصول لحل لهذه المشكلة بأسرع وقت.

واكد مصدر طبي بوحدة الكلى الصناعية في مستشفى الحسين ان كل فلتر يتجلط يتسبب في فقدان المريض حوالي 100سم من الدم بما يزيد اصابته بالانيميا، كما ان بدء جلسة جديدة للمريض يتطلب فلترا جديدا بما يعني استهلاك فلترين في جلسة الغسيل الواحدة، وقال ان الوحدة اكتشفت هذه المشكلة في 11 كانون الثاني (يناير) 2005 وتم وقف تعامل الوحدة مع الشركة بطرق مباشرة او غير مباشرة ومنها التشدد في الشروط الفنية لاستبعاد فلاتر الشركة.

واشار المصدر الى توقف عدد من مراكز الغسيل الكلوي عن التعامل مع الفلاتر المذكورة ومنها مستشفيات كبرى تابعة لجهات سيادية واوضح وجود حوالي 700 الف مريض بالفشل الكلوي على مستوى الجمهورية.

وقال مصدر مسؤول باتحاد الصناعات المصرية ومتخصص في قطاع المستلزمات الطبية، طلب عدم ذكر اسمه، ان المرشحات الخاصة بـ«هايدلينا» تتضمن عيوبا تسبب تجلط الدم وهو عيب تصنيعي وقال المصدر ان مصانع «هايدلينا» تمثل اضافة قوية للصناعة باعتبارها مستخدمة لمعدات متقدمة لكنها تعاني مشكلة الادارة والضمير.

ولفت الى ان هذه المشكلة تسببت في ملاحظات دولية صادرة على ضوء شكاوى من جهات طبية محلية وفي دول اخرى مشيرا الى ان المصنع نفسه ينتج الفلاتر باسم تجاري لشركة المانية ويخصص هذا الانتاج للتصدير».

معارك الصحافيين

والى معارك الصحافيين وستكون اليوم عن مشكلة ديوان المؤسسات الصحافية القومية والفزع الذي سينتابها من الحكومة واتهاماتها بانها تحاول استغلال حكاية الديون لخصخصتها، رغم تأكيدات الرئيس مبارك بانه لا خصخصة للصحف القومية والسبب في موجة الفزع الجديدة، اجتماع رئيس الوزراء ووزير المالية مع رئيس مجلس ادارة مؤسسة دار التحرير زميلنا وصديقنا محمد ابو الحديد ورئيس تحريرها وزميلنا محمد علي ابراهيم بحضور وزير المالية الدكتور يوسف بطرس غالي ووزير الصناعة المهندس رشيد محمد رشيد، وهو ما اثار تساؤلات حوله لانه لا دخل له بهذا الموضوع، واعتبرت بعض المؤسسات ان الحكومة تحاول دق اسفين بين المؤسسات لان رئيس الوزراء سيجتمع فقط مع المسؤولين عن دار «التحرير» و«الاخبار» و«الاهرام» بعد ان تم تكليف مكتب حازم حسين باعداد دراسات عنها. وقال ابو الحديد يوم الخميس في «الجمهورية» عن الاجتماع «شكلت شركة حازم حسن ثلاث فرق عمل اقامت كل واحدة منها في مؤسسة من المؤسسات الثلاث طيلة الشهور الماضية تفحص وتدقق وتزور كل مواقع العمل داخل المؤسسة على الطبيعة وتطلب ما تشاء من بيانات وتستطلع من رأت اهمية استطلاع رأيهم من العاملين لاستيفاء مهمتها. ولان دار التحرير تعتبر ـ من بين المؤسسات الثلاث ـ الاقل من عدد العاملين وفي حجم المديونية والمشاكل ولاننا تعاونا مع فريق العمل بكل الرغبة في اصلاح حقيقي لمؤسستنا لذلك كنا اول مؤسسة ينتهي فيها فريق العمل هذا من مهمته وينجز تقريره ويصبح جاهزا لمناقشته، لذلك كان من الطبيعي ان يبادر رئيس الوزراء بتحديد يوم الخميس الماضي موعدا لاجتماع مع قيادة المؤسسة زميلي الاستاذ محمد علي ابراهيم رئيس التحرير وزميلي الاستاذ يسري الصاوي المدير العام وأنا لاجراء هذه المناقشة من خلال الاستماع لملخص التقرير، وما تود المؤسسة ابداءه من ملاحظات عليه، على ان يحدد رئيس الوزراء موعدا تاليا لمناقشة تقرير مؤسسة الاهرام الذي كان في مرحلة الطبع مع قيادات «الاهرام»، ثم تقرير «اخبار اليوم» حين يتم الانتهاء منه بعد ذلك.

لم يكن البدء ـ اذا ـ بدار التحرير تفضيلا لها على غيرها ولا انفرادا بها او بمن بعدها عن بقية المؤسسات الاكثر عبئا.

وجهة نظر الحكومة، كما قدمتها الحكومة نفسها منذ الاجتماعات الاولى معنا ان هناك قواسم مشتركة عديدة في مشاكل كل المؤسسات الصحافية القومية وان المؤسسات الثلاث الكبرى تكفي كنموذج معبر ادق التعبير عن مشاكل بقية المؤسسات وبالتالي فان «اطار الحل» الذي يمكن التوصل اليه بشأنها يصلح بعد ذلك لكل المؤسسات الاخرى مع اختلافات طفيفة. لا ادافع عن هذه الرؤية ولا اهاجمها فقط اسجلها كما فهمتها. ما الذي جرى في اجتماع الخميس الماضي الذي حضرناه مع رئيس الوزراء ووزير المالية والمهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة الذي ظل صامتا طوال الاجتماع الذي استغرق ساعتين واستأذن في الانصراف قبل نهايته بنحو نصف الساعة دون ان ينطق بكلمة واحدة تكشف عن سبب حضوره ودلالته؟

اريد ان ارد على حالة القلق التي سادت العاملين بالمؤسسات الصحافية من ابناء هذا الاجتماع وما قد يحدث بعده من اجتماعات بمجموعتين من النقاط، مجموعة من عندي والاخرى من كلمات رئيس الوزراء خلال هذا الاجتماع.

1 ـ لا احد يقدر او يجرؤ على تركيع الصحافة الا اذا ارادت الصحافة ان تركع.

2 ـ الحكومة ـ اي حكومة ـ زائلة، والصحافة باقية ولا يمكن للمتغير ان يقرر مصير الدائم والمستمر، بل العكس هو الصحيح.

3 ـ المؤسسات الصحافية القومية في حاجة شديدة لاصلاح هياكلها المالية والادارية بعد عشرات السنين من القيادة الفردية وعن انضباط نظم العمل وعشوائية القرارات وغياب معايير التقييم وتغييب اي رقابة مالية او ادارية عليها من الدولة والمجتمع. واما التي سجلتها من كلمات الدكتور نظيف في الاجتماع، فقد حدد بنفسه خمس نقاط اراها مطمئنة وتعكس ـ الى حد كبير ـ تحولا نوعيا في رؤية الحكومة لمشاكل الصحافة عما كانت عليه هذه الرؤية في اجتماعات الحكومة مع قيادات المؤسسات الثلاث قبل شهور، قال الدكتور نظيف:

● «مهمتنا دعم الصحافة ومساندتها حتى تقف المؤسسات القومية على قدميها».

وللعلم هذه اول مرة يتحدث فيها رئيس الوزراء عن دعم الصحافة ايا كان ما يقصده بذلك، بل كانت كلمة «دعم» اذا جاءت على لسان احد منا في الاجتماعات السابقة تثير حالة رفض عصبية لدى وزير المالية اولا تنتقل بعدها بالعدوى الى رئيس الوزراء.

● نريد فقط التحقق من انه حين يحدث ذلك ستسير المؤسسات بعده في الطريق الصحيح.

● لا مساس بحرية واستقلال الصحافة على الاطلاق في اي اجراء نتخذه.

● سننسق مع مجلس الشورى ـ ممثل المالك ـ وما توصلت اليه لجنة الدكتور علي لطفي.

● لسنا اصحاب قرار استراتيجي.. القرار الاستراتيجي في اوضاع المؤسسات القومية ملك للسيد الرئيس وسنرفع الى سيادته نتائج عملنا وتصوراتنا بكل الخيارات والبدائل وهو الذي سيقرر».

ونشرت «الوفد» في نفس اليوم تحقيقات جاء فيها: «كرم جبر رئيس مجلس ادارة مؤسسة «روزاليوسف» قال: «ان مطالبنا هي ضرورة التدخل الحكومي لعلاج مشكلات المؤسسات الصحافية التي تهدد بالانفجار في اي وقت، فكل المؤسسات الصحافية كبيرة وصغيرة مشتركة في تلك المشكلات كل حسب حجم كل مؤسسته. وتعتبر الديون المشكلة الرئيسية التي تعاني منها تلك المؤسسات بعد ان تراكمت بصورة مخيفة نظرا لان القيادات السابقة لم تكن تسدد مستحقات الدولة كالتأمينيات والضرائب والمياه والغاز حتى بلغت تلك الديون حوالي 6 مليارات جنيه وهي ديون حكومية ولو نظرنا لحقيقة الدين لوجدناها 3 مليارات جنيه بدون الفوائد.

اما بالنسبة لمؤسسة «روز اليوسف» فان اجمالي الديون 320 مليون جنيه ولو تم فحصها لانخفضت الى النصف ومعظمها ديون عادية، ومع ذلك فان مجلس الادارة الحالي منذ توليه في تموز (يوليو) 2005 بدأ في سداد حوالي 28 مليون جنيه في سنة ونصف السنة من اجمالي الديون، كما قمنا بجدولة ديون الموردين حتى لا تصاب المؤسسة بالشلل ايضا تمت اعادة جدولة صندوق التأمين للعاملين بالمؤسسة وهي عبارة عن 4 ملايين جنيه. وحاليا نحاول عمل اصلاح للهياكل وترشيد الانفاق واغلقنا بعض الكيانات الخاسرة مثل شركة توزيع خاصة بـ«بروز اليوسف» و«صباح الخير» عبارة عن اسطول سيارات وموظفين لتوزيع اصدارين كما تم ترشيد النفقات في اشياء كثيرة وانشاء ادارة جديدة للتسويق وتنمية الموارد حققت عوائد مادية الى حد ما ونسعى ايضا للارتقاء بمستوى العاملين ولوائح مالية كاملة وترقيات لضمان حقوق الصحافيين.

اما مشكلتنا مع الحكومة التي تخص «روزاليوسف» فقد طلبنا من الحكومة ان تبحث مشاكلنا دون جدوى وعرضنا اقتراحات على اللجنة المكونة من مجلس الشورى لفحص الدين فمثلا علينا 5 % من اجمالي الديون للتأمين الصحي رغم اننا غير مشتركين فيها ولم ينظر الى ذلك احد وطالبنا بفحص الدين وتنقيته وحذف الفوائد المبالغ فيها مثلما حدث مع رجال الاعمال ايضا طالبنا بفترة لتقسيط اصل الدين لكن الاستجابة الحكومية بطيئة معنا بخلاف ما حدث مع «الاهرام» و«الاخبار» و«الجمهورية».

وقال ممتاز القط رئيس تحرير «اخبار اليوم» «ان المؤسسات القومية محملة بديون منذ فترات طويلة تعود لاكثر من 25 سنة منها الضرائب والتأمينات والكهرباء.. الخ وقد تنبهت الدولة فجأة عندما اصبحت تلك الديون بالمليارات ثم لجأت الى اسلوب قطع الرقبة فبعد ان تركت الامر طويلا استيقظت فجأة لتطالب قيادات تلك المؤسسات الذين جاءوا حديثا بسداد الفاتورة القديمة، وقد اغفلت الدولة دور المؤسسات القومية التي تعد جزءا من النظام وتدافع عن الوطنية، فهي تمثل جموع الشعب المصري وليس حزبا معينا وكان يجب وضع تلك المسألة في الحسبان قبل مطالبتها بسداد ديون وفوائد مرحلة قديمة وكان من باب اولى قيام تلك المؤسسات بسداد اصل الدين مع الغاء كل الفوائد المتراكمة عن هذا الدين فاذا كان صندوق النقد الدولي وبعض الدول قد اسقطت لمصر نصف ديونها فانه احرى بالحكومة ان تسقط فوائد ديون المؤسسات لان الاقتراب من الهياكل المالية لتلك المؤسسات بمثل هذا الاسلوب الذي تتبعه الحكومة يعرضها للانهيار وهذا بلا شك نوع من التخبط والعشوائية ومحاولة لتصفية الدفاتر القديمة فليس من المعقول بعد ان تم اغفال تلك الديون طيلة هذه الفترة ان يتم سدادها بين عشية وضحاها، اما بالنسبة للتوقعات بخصخصة بعض الصحف القومية فيجب الاشارة هنا الى ان المؤسسات القومية هي جزء من الامن القومي لمصر واي شيء يتعلق بالامن القومي لا يجوز ان تمتد له يد الخصخصة وقد سبق ان اعلن الرئيس مبارك ذلك لذا فانني اقترح مراقبة ارباح المؤسسات القومية فاذا ثبت عدم تحقيق اي منها الربح يتم تعديل مجلس ادارتها.

كما انني اطالب بترشيد اوجه الانفاق في عملية الاصدارات بحيث لا يتم اصدار مطبوعة جديدة دون عمل دراسة جدوى لها يشارك فيها المجلس الاعلى للصحافة وعدم ترك المسألة لمجلس ادارة المؤسسة فهذا من شأنه تحميل المؤسسة بديون لا لزوم لها».

واشارت «الوفد» الى ان رئيسي تحريرها زميلنا انور الهواري وزميلنا عادل صبري اجريا حوارا مع صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى ورئيس المجلس الاعلى للصحافة والامين العام للحزب الوطني الحاكم سيتم نشره اليوم السبت وكانت عناوين الحديث «الشريف يرفض رفع اسعار الصحف القومية 25 % ويحذر حكومة نظيف من تكسير عظامها». ومع العنوان بالصفحة الاولى صورة كبيرة لصفوت وهو غاضب ويشير باصبعه وقالت «الوفد» ان صفوت ذكر لها انه رفض طلباً من المؤسسات الصحافية برفع سعر النسخة من جنيه الى مئة وخمسة وعشرين قرشا وعدم التسرع في ذلك واكملت الجريدة: «رفض الشريف التدخلات التي تمارسها الحكومة وقال على الحكومة ان تفرق بين مؤسسات الرأي العام ومنابر الفكر والحرية من جهة وبين المصانع ومؤسسات السلع والخدمات. وحذر من التدخلات الحكومية غير الرشيدة التي تنسى ان الصحافة القومية هي ملك للشعب وليست ملكا للحكومة ووصف الشريف محاصرة الحكومة للمؤسسات باجبارها على سداد ما عليها من ديون متراكمة منذ 25 عاما فجأة بانه بمثابة قصم ظهر لتلك المؤسسات وطالب الحكومة بان تعاون الصحف على الخروج من عثرتها وتتعامل معها بالحكمة والرؤية المستنيرة وتقدير الظروف التي جعلتها تستدين وتحقق عجزا في ظل ارتفاع الاسعار وتعويم الجنيه المصري.

وتساءل الشريف اين كانت الحكومة طوال الفترة الماضية من المؤسسات الصحافية فلم تحصل منها ضريبة الدمغة ومستحقات التأمينات الاجتماعية والضرائب والجمارك في وقت كانت تطلب الدولة من هذه المؤسسات مواكبة تطور الصحافة العربية التي علت اصواتها ومعدلات توزيعها. ودعا الشريف الحكومة الى معاملة هذه المؤسسات اسوة برجال الاعمال المتعثرين باعادة جدولة الديون المستحقة للبنوك او خفض الفوائد. واوضح ان المجلس الاعلى للصحافة بدأ يناقش لاول مرة تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات عن المؤسسات الصحافية وعرضها على لجنة الشؤون المالية بالمجلس ولجنة مختصة بمجلس الشورى. واكد ان اللجنة المختصة برئاسة الدكتور علي لطفي رئيس الوزراء الاسبق ستعلن تقريرا مفصلا عن الوضع المالي والاداري الكامل في المؤسسات القومية لتناقش على الملأ في الجلسة العامة بالشورى في فبراير المقبل».

وهكذا يكون صفوت قد اعلن ان لا قيمة ولا اعتراف بالتقييم الذي وضعه مكتب محاسبات حازم حسن الذي كلفته الحكومة باعداد الدراسات عن اوضاع ثلاث مؤسسات كبرى هي «الاهرام» و«الاخبار» ودار التحرير التي تصدر «الجمهورية» و«المساء».